

## الحديث العاشر

## في النهي عن سفر المرأة بدون محرم

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ يَقُولُ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً، وَإِنِّي اكْتَسَبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: «انْطَلِقْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ (١).

هذه الخطبة التي خطبها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يحتمل أنها خطبة عامة (جمعة) ويحتمل أنها عارضة وخطب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قسمين: راتبه، وعارضة.

قوله: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ...» هذا نهى مؤكد. وقوله: «رَجُلٌ» أي: البالغ. وقوله: «امْرَأَةٌ» الأصل في المرأة في اللغة: البالغة. (المحرم): هو الزوج أو من تحرم عليه المرأة على التأييد بنسب (كالأخ والعم...) أو بسبب مباح (كالرضاع) وقولنا: (على التأييد) يخرج من ذلك ما تحرم عليه المرأة حرمه مؤقتة مثل زوج أخت المرأة، وغيره ممن يمكن أن يتزوجها يوماً ما إذا طلقت أو مات عنها زوجها، فهذا لا يصلح محرم ويعامل معاملة الأجانب.

## من فوائد الحديث:

١- حرص النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على إبلاغ الشريعة حتى أنه خطبهم في مثل هذا الأمر الذي هو حُكْم من الأحكام لكن خُطِبَ فيه.

٢- تحريم خلوة الرجل بالمرأة إلا مع ذي محرم، ويحرم السفر بدون محرم، والمحرم عند أهل العلم هو: الزوج ومن تحرم عليه المرأة بالتأييد بسبب مباح أو نسب، ويشترط أن يكون ذكراً بالغاً عاقلاً.

(١) أخرجه البخاري (١٨٦٢)، ومسلم (١٣٤١). انظر تحفة الأشراف (٥/٣٥٧).

وقال بعضهم وهو مروى عن أحمد رَحِمَهُ اللهُ: ولا بأس أن يكون ابن عشر سنين؛ لأن المراد بالمحرم أن يكون حافظاً للمرأة، ولهذا لو وجد مع المرأة صبي لا يكون محرماً، وكذا لو وجد معها مجنون، فهذا لا ينفع أن يكون محرماً، فالمحرم لا بد أن يكون بالغاً على القول الراجح ذكراً عاقلاً، فالمجنون لا خير فيه ولا ينفع بشيء ولو أرادت المرأة أن تفجر ربما أعانها.

وهل يشترط أن يكون المحرم للمرأة المسلمة مسلماً؟ قال بعضهم: نعم؛ لأن محرماً لو كان كافراً قد لا يغار عليها، والصحيح أنه لا يشترط إسلامه؛ لأن الوازع الطبيعي يقوم مقام الوازع الشرعي لهذا الكافر - في الجملة - يغار على محارمه - زوجته وابنته - كما يغار في القرابة المسلم على محارمه، فهذا مركز في قلوب العباد من أجل القرابة، وإن كان قد يكون حال الكفار في كثير من أحوالهم على غير هذا، لكنهم إذا عاداهم أحد على محارمهم فإنهم يدافعونه، فالصحيح أنه لا يشترط هذا الشرط.

٣- عموم هذا النهي لكل رجل ولكل امرأة يعني لا يخلون رجل بامرأة أيًا كان حال هذا الرجل وأيًا كان حال هذه المرأة.

وقد قيل:

لكل ساقطة في الحي لاقطه وكل كاسدة يوماً لها سوق

وقد تكون المرأة دميمة لكن قد يأتي من يشغلها ويحبها ويريد الفجور بها.

وقد ذكر الشيخ حمود التويجري - عليه رحمة الله - في كتابه (الصارم المشهور على أهل التبرج والسفور) قصصاً كثيرة في مثل قصص التبرج، فذكر أن رجلاً خلا بامرأة عجوز فقالت - وقد خلا بها شاب يريد بها -: إني عجوز. فلم يصرفه ذلك عن مراده الخبيث، فهو لم يترك هذه المرأة رغم أنها كبيرة.

وقد قيل: المرأة لحم على وضيم إلا ما دُبَّ (١) عنه، والوضيم هو: خشب يوضع عليه اللحم من أجل تقطيعه فيأتي عليه الذباب، فالغرض مثل اللحم إن لم تُدبَّ عنه وغفلت تعدو الذئاب عليه.

٤- وفي الحديث جواز خلوة المرأة بالصغير لأنه لا يسمى رجلاً.

وفي قوله: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ» فإذا قيل رجلان وامرأة أو امرأتان ورجل فهل يجوز أو لا؟! قال بعضهم: إنه لا يجوز؛ لأن هذا يُمنَع من باب أولى.

والصحيح أنه جائز حيث لا ريبه، كيف لا ريبه؟ يكون رجلان خيران مع امرأة أو امرأتان مع رجل ودل عليه ما أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يخلون رجل بهؤلاء المغيبات إلا ومعه رجل أو رجلان».

وفي الحضر يشترط عدم الخلوة امرأتين مع رجل ثلاث مع رجلين أو أكثر مع امرأة لا بأس، أما في السفر فلا بد لكل امرأة من محرم حتى ولو عشر نساء لا بد أن يكون لكل امرأة محرم.

٥- وفي الحديث عناية الشارع بالمرأة.

٦- وفيه أن الحج لا يجب على المرأة التي لا تجد محرماً، فإذا وجدت امرأة قادرة ببدنها قادرة بما لها لكن لم يتيسر لها محرم، فهل المحرم يكون شرطاً للوجوب أو شرطاً للأداء؟؟؟

قال بعضهم: إنه شرط للوجوب يعني إذا لم يوجد المحرم لا يجب.

وقال بعضهم: شرط للأداء.

(١) الذَّب: الدفع والمنع. [لسان العرب (١/ ٣٨٠)]

وثمره المسألة من كونه شرطاً للوجوب أو شرطاً للأداء؛ أنه لو كان شرط وجوب وماتت المرأة فلا يؤخذ من مالها بل يجب أن يوفر للورثة؛ لأن الحج لم يجب عليها لعدم وجود المحرم، وإذا قلنا أن المحرم شرط أداء ولم تؤده بنفسها فإنه يؤديه عنها غيرها، فإذا ماتت يؤخذ من تركتها ما يُحج به عنها، والصحيح أنه شرط وجوب.

سؤال: مسألة تكرار الحج خلال خمس سنوات؟

الجواب: ما في بأس لقول النبي ﷺ: «تابعوا بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الذهب والحديد والفضة...»<sup>(١)</sup>.

وقد جاء حديث فيه ذكر الخمس سنين من حديث أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما وهو حديث قدسي ولفظه: «إن عبداً أصححت له جسمه وأوسعت عليه في المعيشة فأتى عليه خمسة أعوام لم يفتد إليّ لمحروم»<sup>(٢)</sup>.

وولاية الأمر في عصرنا رأوا تنظيم الحج بهذه المدة، فلا يكرر الحج إلا من أتى عليه خمس سنين مراعاة لما صار عليه عدد الناس في الأزمنة المتأخرة من الكثرة والزحام الشديد.

سؤال: هل هناك وقت بين العمرتين؟

الجواب: للعلماء كلام كثير لكن جاء عن بعض السلف كأنس رضي الله عنه وغيره قولهم: إذا حتم<sup>(٣)</sup> رأسه.

(١) أخرجه الترمذي (٨١٠)، والنسائي (٢٦٣١)، وأحمد (١/٣٨٧ رقم ٣٦٦٩)، والطبراني في الكبير (١٨٦/١٠)، وأبو يعلى (٨/٣٨٩)، وغيرهم من حديث ابن مسعود.

(٢) أخرجه البيهقي في سننه (٥/٢٦٢)، وهو حديث ضعيف تتابع الأئمة على الطعن فيه كالبخاري والدارقطني والبيهقي وابن عدي وغيرهم، وهو آخر حديث في كتاب الحج عند البيهقي.

(٣) الحتم: إحكام الأمر. [مختار الصحاح (١/١٦٧)]

فقال بعضهم: يجب أن يكون بينهما وقت يتسع لنبات الشعر، واستحسنها الإمام أحمد رحمته الله وأخذ بعضهم بأثر أنس رحمته الله، والمقصود أنه لا يأت بعمره مكية أي: تكرار العمرة المكية، مثل أن يذهب إلى التنعيم <sup>(١)</sup> ويأت بعمره فهذه التي أنكرها السلف وشيخ الإسلام رحمته الله لكن لو اعتمر الإنسان ثم ذهب إلى بلده ثم عنت له حاجة في مكة وكان بينهما أسبوع أو أيام ينبت فيها الشعر فهذا لا إشكال فيه.

وبعضهم كرهه أن تكون في السنة أكثر من مرة وهذا ضعيف.

وتكرار العمرة المكية ليس بمشروع فهذا ما فعله إلا عائشة مع النبي صلوات الله عليه وآله وسلم عندما أخبرها أن طوافها وسعيها بين الصفا والمروة ... الخ. فقالت: إني أجد في نفسي أني لم أطف حينما قدمت بعدما راجعته قال لعبد الرحمن أخيها: اذهب بأختك فأعمرها من التنعيم. ولم يعتمر عبد الرحمن كما هو الظاهر.

أما ما وقع في صحيح البخاري: هل فرغتما من طوافكما؟ فهذه اللفظة عند البخاري من طريق أبي نعيم عن أفلج بن حميد عن القاسم عن عائشة.

وقد خالف أبو نعيم أبو بكر الحنفي عند البخاري فرواه عن أفلج مطولاً دون هذه اللفظة برقم (١٥٦٠) والذي يظهر لي أن الحمل فيها ليس على أبي نعيم فإنه حافظ بل على أفلج بن حميد فإنه مختلف فيه.

وأيضاً الحديث يروى عن عائشة من غير وجه دون هذا اللفظ، وهذه اللفظة وإن صحت فهذا من باب التغليب، ويحتمل أنه طافا بالبيت فالطواف عبادة منفردة عن الحج والعمرة، لكن لم يُنقل أن عبد الرحمن حينما ذهب إلى التنعيم ثم أحرمت عائشة رحمته الله أنه أحرم معها ولا قصر ولا سعى إنما نُقل أنه أعمرها هي.

(١) التَّعْنِيمُ: بالفتح ثم السكون وكسر العين المهملة وياء ساكنة وميم موضع بمكة في الحِل، وهو بين مكة وسرف على فرسخين من مكة وقيل على أربعة، وسمي بذلك؛ لأن جبلاً عن يمينه يقال له: نعيم، وآخر عن شماله يقال له: ناعم، والوادي: نعمان، وبالتنعيم مساجد حول مسجد عائشة، وسقايها على طريق

ونقل عن ابن الزبير أنه لما فرغ من بناء الكعبة على قواعد إبراهيم ذهب إلى التنعيم فأحرم، فهذه عمرة عارضة شكرًا لله - عز وجل - هذا الذي بلغنا في العمرة المكية، لكن أنكرها طاوس وجماعة من أصحاب ابن عباس أنكروا على من يفعل هذا.

**سؤال:** بالنسبة لمن جاء من بعيد قد لا يتيسر له الحضور مرة أخرى؟

**الجواب:** من بعيد يلتزم بما شرعه رب العبيد ويكثر من الطواف وقراءة القرآن والصدقة في مكة، هذا الذي يظهر لكن لو أن إنسانًا حج من بعيد ومعه شخص قال: أنا من بعيد وأجد في نفسي أني ما أفردت بعمرة - هذا في الحج - أو امرأة حجت متمتعة فحاضت قبل الشروع في العمرة ووجدت في نفسها، فنقول: إذا كانت الحال مثل الحال فلا بأس.

**سؤال من الشيخ:** ما هي العبادة التي لا يفعلها إلا عبد واحد في الدنيا كلها

في وقت واحد؟

تقبيل الحجر ومسّ الركن وكان ابن عمر يزاحم على الحجر حتى يدمي<sup>(١)</sup>، فقال له رجل ذات يوم أرأيت إن زاحمت؟ أرأيت أرأيت... فقال: اجعل أرأيت باليمن<sup>(٢)</sup> فكان ابن عمر يأخذ الأمور بقوة فربما اجتهد وشدد على نفسه فربما زاحم حتى يدمى.



(١) أخرجه البخاري (٢/٥٩٣ رقم ١٥٦٢) من قول نافع أن ابن عمر كان يزاحم على الركن وكان لا يدعه

حتى يستلمه .

(٢) أخرجه البخاري (٢/٥٨٣ رقم ١٥٣٣).

## الحديث الحادي عشر

## الحج عن الغير

وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَبَّيْكَ عَنْ شُبْرُمَةَ، قَالَ: «مَنْ شُبْرُمَةَ؟» قَالَ: أَخِي، أَوْ قَرِيبٌ لِي، فَقَالَ: «حَجَبْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرُمَةَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالرَّاجِحُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَوَقْفُهُ (١).

هذا الحديث من الأحاديث المشهورة في الحج وأيضًا في سنده كلام كثير في الاحتجاج به.

فهذا الحديث يرويه أبو داود وابن ماجه والبيهقي عن طريق عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عزرة بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعًا، ورواه غندر (محمد بن جعفر) عن سعيد بن أبي عروبة فوقفه.

واختلف في رفع الحديث ووقفه والصحيح أنه موقوف كما رجحه أحمد والطحاوي وابن المنذر.

(١) أخرجه أبو داود (١٨١١)، وابن ماجه (٢٩٠٣)، وابن حبان (٣٩٨٨)، والطبراني في الكبير (٤٢ / ١٢) رقم ١٢٤١٩، والصغير (١ / ٣٧٧ رقم ٦٣٠) مرفوعًا.

لكن هذا الحديث فيه كلام كثير فمن العلماء من رجح الرفع، ومنهم من رجح الوقف. فمن الذين رجحوا الرفع: ابن خزيمة، وابن حبان، والبيهقي، وعبد الحق، وابن القطان... وآخرون. ومن الذين رجحوا الوقف: الإمام أحمد، والطحاوي، وابن المنذر.

فهو من طريق عبدة ابن سليمان رواه عن سعيد بن أبي عروبة مرفوعًا كما عند الدارقطني (٢ / ٢٧٠)، وهو أثبت الناس سماعًا في سعيد كما قال يحيى بن معين.

ومن طريق غندر (محمد بن جعفر) رواه عن سعيد موقوفًا كما عند الدارقطني (٢ / ٢٧١)، وغندر سمع من سعيد قبل الاختلاط كما ذكره عنه الفلاس في شرح العلل.

وقد صحح العلامة الألباني الحديث مرفوعًا كما في سنن أبي داود، وابن ماجه، والإرواء... وغيره. وانظر إن شئت مزيد بيان: نصب الراية (٣ / ١٥٥)، والتلخيص (٢ / ٤٢٧)، والفروع (٣ / ٢٦٥)، وشرح العمدة (١ / ٢٩١).

وبناءً على الاختلاف في هذا الحديث نشأ الخلاف في الحج عن الغير فيمن لم يحج عن نفسه، فعلى قول جمهور أهل العلم سواءً صح الحديث مرفوعاً أو قالوا بأنه موقوف له حكم المرفوع، يقولون: من حج عن غيره بأجره ولم يكن حج عن نفسه فإنه يكون عن نفسه، ويلزمه إرجاع المال الذي أخذه إلى الذي استتابه.

وهذه المسألة يدخلها الاجتهاد، فهناك قول آخر بناءً على ضعف الحديث، وهو رواية عن أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو إذا حج عن غيره ولم يكن قد حج من قبل عن نفسه فإنه يقع عن المستتيب، ولكنه يأثم هو لعدم البدار إلى الحج.

وشيخنا ابن عثيمين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يميل إلى هذا القول ويقول: عندنا حديث «إنما الأعمال بالنيات...» في الصحيحين فكيف نقدم حديث ابن عباس المضطرب على حديث من أصول الإسلام، ويقول: إنه إذا نوى عن غيره فإن النية تكون عن الغير والحج يكون عن الغير.

وستأتي صورة - إن شاء الله - ينبغي ألا يختلف فيها، وهي صورة (إذا كان الإنسان فقيراً والحج يشترط له الاستطاعة كما ثبت في الكتاب والسنة، ويحتاج في أداء الحج إلى زاد وراحلة وأموال، فأتاه شخص قادر بماله وعاجز ببدنه فاستتابه) هنا نقول: هذا الفقير لا يجب عليه الحج لعدم القدرة المالية فحينئذ يجوز أن يحج عن ذلك القادر بماله العاجز بدنه، وهذا القول صححه الجمهور في مثل هذه الصورة، أو أن يستتبه شخص ولي ميت في الحج عن الميت فلا نزاع في المسألة؛ لأنه لا يجب على هذا الفقير أصلاً أن يحج فهو نائب عن الميت، أو نائب عن الحي أما إذا كان قادراً فسيأتي في شرح الحديث.

والذي أرى في هذه المسألة أن مذهب الجمهور أحوط إلا في صورة الفقير التي ذكرنا، فإن الحج يكون عن المستتيب لدلالة الحديث «إنما الأعمال بالنيات...» وينبغي ألا يختلف في ذلك.

أما إذا كان في غير هذه الصورة فالأحوط ألا يفعل الإنسان إذا لم يكن قد حج الإنسان عن نفسه، بل إذا كان قادرًا نقول يجب عليه أن يحج عن نفسه ولا تقبل النيابة عن غيرك لا مجانًا وبلا مال.

ولهذا الحديث مسائل ملحقة به مثل: (من حج نفلًا ولم يحج الفرض لكنه حج يريد النفل، أو نذر الحج ولم يكن قد حج الفرض)، في هذه شبه اتفاق بين أهل العلم أن هذه الحجة تقع عن الفرض، وهذا قد أفتى به ابن عمر كما عند البيهقي وغيره بسند صحيح، أن رجلًا نذر أن يحج ولم يحج حجة الإسلام فقال: اجعل هذه عن نفسك ثم حج عن النذر<sup>(١)</sup>.

وكذلك إذا حج إنسان بنية النفل ولم يحج الفرض فإن هذه الحجة تقع عن الفرض، أما إذا حج الإنسان عن غيره ولم يكن حج عن نفسه فعندنا هذا الحديث، وشيخنا ابن باز رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يصحح هذا الحديث ويقول هذا الحج ينقلب عن النفس، وانقلاب الحج سواءً عن الغير أو كونه يخالف كثير من الأحكام هذا يخص الحج، ولهذا نقول: من حج عن غيره ولم يحج عن نفسه فالأحوط أن المستنيب لا يعتد بهذه الحجة؛ لأنه قول الجمهور أنها تكون عن النائب إذا لم يكن حج عن نفسه، ويلزمه إعادة مال المستنيب إن كان أخذ مالًا.

### وفي الحديث من الفوائد:

- ١- الجهر بالتلبية؛ لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سمعه وهذه سنة ويأتي حديث يخصه.
- ٢- وفيه تسمية الإنسان من يحج عنه فيقول: (لبيك عن فلان) والظاهر أنه لا يكررها بل يكتفي بها عند الميقات وسيأتي مواضع التلبية.
- على القول بصحة الحديث أنه لا يجوز أن يحج الإنسان عن غيره ولم يكن حج عن نفسه.
- ٣- وفيه أن الحج يمتاز عن غيره بجواز قلب النية.

(١) رواه البيهقي (٤/٣٣٩ رقم ٨٤٧٣، ٨٤٧٤) من كلام ابن عمر، و(٤/٣٣٩ رقم ٨٤٧٥) من كلام أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفي مصنف ابن أبي شيبة (٣/١٣٠) من كلام عطاء.

## الحديث الثاني عشر

## الحج الواجب في العمر مرة

وَعَنْهُ رحمته قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ» فَقَامَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ فَقَالَ: أَيْ كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَوْ قُلْتُمْهَا لَوَجَبَتْ، الْحَجُّ مَرَّةً، فَمَا زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ». رَوَاهُ الْحَمْسَةُ غَيْرَ التِّرْمِذِيِّ (١).

❁ وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رحمته (٢).

الحديث يروى من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن أبي سنان الدؤلي عن ابن عباس، وسفيان روايته عن الزهري مضعفه، وقد روي من وجه آخر عن الزهري. وأصله في مسلم من طريق الربيع بن مسلم القرشي عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رحمته بنحوه.

فالْحَجُّ الْوَاجِبُ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الْعُمْرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ خَطَبَ الصَّحَابَةَ وَقَالَ لَهُمْ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ...» وَالْمُؤَلَّفُ عَدَلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رحمته وَالْمَخْرَجُ فِي الصَّحِيحِ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا، وَالنَّبِيُّ خَطَبَ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ...» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ...﴾ فَقَامَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ فَقَالَ:.... الْحَدِيثُ

## وفي الحديث:

- ١- أن الحج لا يجب إلا مرة في العمر وكذا العمرة على القول بوجوبها.
- ٢- وفيه: أن الإنسان إذا حج أو اعتمر ثم جاوز الميقات لا يلزمه الإحرام.

(١) صحيح: رواه أبو داود (١٧٢١)، والنسائي (١١١/٥)، وابن ماجه (٢٨٨٦)، وأحمد (٢٥٥/١)،  
والحاكم (٤٤١/١)، وصححه ووافقه الذهبي، وصححه الألباني. انظر تحفة الأشراف (٤/٤٢٩)  
(٢) أخرجه مسلم برقم (١٣٣٧).

وكثير من أهل العلم قال: إنه لا يجاوز الميقات إلا بإحرام عمرة واستنوا من تكرر دخوله كالحطابين والحشاشين وما أشبه ذلك، ولكن القول الصحيح أنه لا يلزم الإحرام بعمرة إذا مر الإنسان بالميقات.

واختار الشيخان ابن باز وابن عثيمين -رحمهما الله- أن من مر بالميقات ولم يكن قد اعتمر فإنه يلزمه العمرة إذا استطاع.

وإذا قلنا بوجوب العمرة فإذا مر قاصداً المسجد الحرام ومستطيعاً للعمرة فإنه لا يحل له مجاوزة الميقات إلا بإحرام؛ لأن هذا يؤدي فرضاً وهو قادر عليه، وإذا اعتمر عمرة الإسلام فلا يلزمه بعد ذلك الإحرام.

٣- وفيه: إعلان الأحكام الشرعية عن طريق الخطابة.

٤- وفيه: ترك الاختلاف والسؤال وأن الإنسان يقبل ما أمر به ولا يزيد ولا يقول كما قال هنا: (أفي كل عام؟) إنما الواجب مرة واحدة هذا هو الأصل لهذا قال النبي: «أتركوني ما تركتم فإنما أهلك من كان قبلكم كثرة أسئلتهم واختلافهم على أنبيائهم»<sup>(١)</sup>.

وفي الحديث الآخر حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته»<sup>(٢)</sup>.



(١) رواه البخاري (٦٨٥٨)، ومسلم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.  
(٢) رواه البخاري (٦٨٥٩)، ومسلم (٢٣٥٨).

## الحديث الثالث عشر

## باب المواقيت

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ: ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدِ قَرْنِ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، «هُنَّ هُنَّ وَلَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup>.

وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ <sup>(٢)</sup>.

وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه، إِلَّا أَنَّ رَاوِيَهُ شَكَّ فِي رَفْعِهِ <sup>(٣)</sup>.  
وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ عَمْرَهُ هُوَ الَّذِي وَقَّتَ ذَاتَ عِرْقٍ <sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (١٥٢٤)، ومسلم (١١٨١). انظر تحفة الأشراف (٢١/٥).  
(٢) منكر: أخرجه أبو داود (١٧٣٩)، والنسائي (١٢٣/٥)، وقال ابن عدي في «الكامل» (٤٠٨/١): أنكر أحمد على أفلح قوله: «ولأهل العراق ذات عرق». انظر تحفة الأشراف (٢٥٤/١٢).  
(٣) أخرجه مسلم برقم (١١٨٣)، ولكن راويه عن جابر رضي الله عنه قال: (أحسبه رفعه إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ظاهره أنه ليس بمرفوع وما يؤكد ذلك أنه لم يثبت رفع هذا بحديث صحيح كما قال أهل العلم. فقال ابن خزيمة في صحيحه (١٥٩/٤): أنه لا يثبت عند أهل الحديث منها شيء أي: من رفع توقيت ذات عرق لأهل العراق. اهـ. وقال ابن المنذر: لم نجد في ذات عرق حديثاً ثابتاً.  
وكما ذكر الشافعي في مسنده (ص ٨١٥) عن طاوس قال: لم يوقَّت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ عِرْقٍ ولم يكن حينئذ أهل مَشْرِقٍ. ثم قال ولا أحسبه إلا كما قال طاوس.  
ولأحمد عن صدقة أنه قال له قائل: فأين العراق؟ فقال: لم يكن يومئذ عراق. ونقل مثل هذا عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وكذا قال مالك في «المدونة»، والشافعي في «الأم».

وانظر: «نصب الراية» (١٢/٣) وما يليها).

(٤) أخرجه البخاري برقم (١٥٣١). عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: لما فتح هذان المصران أتوا عمر، فقالوا: يا أمير المؤمنين إن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُدَّ لِأَهْلِ نَجْدِ قَرْنًا، وَهُوَ جُورٌ عَنْ طَرِيقِنَا، وَإِنَّا إِن أَرَدْنَا قَرْنًا شَقَّ

وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ <sup>(١)</sup>.

هذا باب المواقيت يتحدث عن مواقيت الحج المكانية، والحج له مواقيت مكانية ومواقيت زمانية:

أما المكانية: فهي في حديث ابن عباس ذكر أربعاً، وفي ما بعده من الأحاديث ذكر الخامس حديث عائشة، وحديث جابر، وحديث ابن عباس في السنن.

والزمانية: شوال وذو القعدة وذو الحجة، واختلّف هل هو العاشر من ذي الحجة أو ذي الحجة كاملاً؟ والصحيح أنه كاملاً فيكون ثلاثة أشهر؛ لأن أقل الجمع ثلاثة، ولهذا قال تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ...﴾.

### وفي الحديث من الضوائد:

١- توقيت المواقيت، وبضم ما سيأتي من أحاديث إلى حديث ابن عباس ستكون المواقيت المكانية خمسة، وهي محيطة بالبيت الحرام -الكعبة- من جهات الشرق والغرب والشمال والجنوب، والمار لا يخلو أن يكون يمر بالمیقات نفسه أو میقات غيره أو أن يمر بينهما، وقد جاء تفصيل هذه الأحكام في أحاديث المواقيت.

### فرتب المواقيت على النحو التالي:

١- (... لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذِي الْحُلَيْفَةِ...) هذا الميقات قريب من المدينة وهو أبعد المواقيت عن مكة، وهو الذي أهل منه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(٢)</sup> ويسمى الآن أبيار علي.

علينا، قال: فانظروا حذوها من طريقكم، فحذّ لهم ذات عرق.

والمصران هما: البصرة والكوفة. [النهاية (٤/٣٣٦)]

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (١/٣٤٤)، وأبو داود (١٧٤٠)، والترمذي (٨٣٢)، وقال المنذري: في إسناده يزيد

بن أبي زياد وهو ضعيف، وذكر البيهقي أنه تفرد به.

(٢) كما رواه البخاري (١٤٤٤، ١٤٧٠، ١٤٧١) من حديث جابر، وأنس، وابن عباس رضي الله عنهما، ومسلم

٢- (وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحُفَةَ...) والآن يهل الناس من رايغ وكانت الجحفة قديمًا قرية ثم خربت ثم صار الميقات الآن قبلها بقليل من جهة الساحل (رايغ).

٣- (وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ) وهذه المناطق معروفة والآن يسمونه السيل وله طرفان، طرف شمالي يسمى (السيل الكبير)، وطرف جنوبي يسمى (وادي محرم) فهو وادي طويل له طرفان يمتد من الشمال إلى الجنوب وليس بميقتين بل هو ميقات واحد.

٤- (وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَمَ) وهو معروف الآن (بالسعدية) وهو معروف لمن يقصد مكة من جهة الجنوب.

وهذه المواقيت الأربعة المذكورة هنا اتفق على أنها مرفوعة إلى النبي ﷺ، وهي مختلفة في البعد والقرب، واختلف في الميقات الخامس، وهو ميقات أهل العراق أو المشرق وسيأتي الكلام عليه أن شاء الله.

ثم قال ﷺ: «هُنَّ لُهْنٌ...»، وفي لفظ: «هن لهم...»، وفي لفظ: «هن لأهلهم...» أي: هذه المواقيت لأهل هذه الجهات.

وقوله: «..وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ...» أي: لمن أتى على هذه المواقيت ممن هو ليس من أهلها فإنه يحرم منه.

وقوله: «..مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ...» فيه دلالة على أنه لا يلزم من لم يرد الحج والعمرة أن يحرم وتقدم الكلام على هذا.

٢- وفيه: أن الإنسان لا يجاوز المواقيت وهو يريد للحج أو العمرة إلا بإحرام.

٣- وفيه: أن من كان مكانه دون المواقيت أي: بين الميقات وبين المشاعر (مكة) فإنه يكون ميقاته من مكانه هو، فإذا أراد العمرة أو الحج فإنه يحرم من مكانه ولا يتجاوزها،

وعند أهل العلم أنه إذا تجاوز مكانه وهو يريد للنسك ومشى فحكمه حكم من تجاوز الميقات وهو يريد للنسك.

#### مسألة:

وهنا هل لهؤلاء إن مروا بالمواقيت وهم يريدون نسكاً أن يؤخروا الإحرام إلى منازلهم التي في مكة، أو دون المواقيت أم يلزمهم الإحرام من الميقات؟

#### فيه خلاف بين أهل العلم:

❦ فمنهم من قال: إن شاء أحرم من الميقات الذي مر عليه أو من منزله.

❦ ومنهم من قال: يلزمه الإحرام من الميقات.

والأول أصح وهو اختيار شيخنا ابن باز و شيخنا ابن عثيمين -رحمهما الله-.

وهذا معنى «.. وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ...».

وقال: «.. حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ» هذا الأصل حيث ينتظم الحج والعمرة، لقوله

قبل ذلك: «.. يَمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ...» غير أن جمهور أهل العلم يرون أن الحج يُحْرَمُ به من (مكة) وأما العمرة فلا بد من الخروج إلى الحل واحتجوا بالأثر والنظر.

أما الأثر: فإن النبي ﷺ أمر عائشة أن تعتمر من التنعيم<sup>(١)</sup>.

وأما النظر: أن العمرة زيارة فيكون قدوم من الحل إلى الحرم.

فلا بد أن يقدم على الحرم من غيره وإلا لم يكن زائراً.

وقالوا: إن هذا موجود في الحج ففيه الذهاب إلى عرفة وكل نسك من حج أو

عمرة، قالوا: يجمع فيه بين الحل والحرم، وهو كذلك في الحج فالتاس يذهبون إلى عرفات

وهي من الحل، ثم يقدمون فيطوفون ويسعون بعد ذلك فيكونون قد وفدوا إلى البيت

بعد أن خرجوا إلى الحل.

(١) وهذا في حجة الوداع عندما حاضت والقصة في الصحيحين كما تقدم بيانه.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن الإنسان إذا كان في مكة سواءً كان آفاقاً<sup>(١)</sup>، أو من أهل مكة أن له أن يحرم بالعمرة من مكة ولا شيء عليه، ولكن الصحيح أن عمرته صحيحة ليست باطلة، ولكن يكون كمن ترك الإحرام من الميقات لا يعني أنه لا بد يحرم من الميقات، لكن يذهب إلى أدنى الحل سواءً التنعيم أو عرفات أو طرف الحديبية الذي في الحل، فمن أي مكان في الحل يحرم منه.

وأما عائشة رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَّتْ.

وحديث جابر في توقيت المواقيت الخمسة فيه «..ولأهلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ...» لكن الرواي شك في رفعه قال: (أحسبه رفعه إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ومن هنا اختلف أهل العلم في هل توقيت ذات عرق مسند إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟! أم من توقيت عُمر؟!.

أما حديث عائشة رضي الله عنها فهنا ضَعَفَهُ الإمام أحمد وغيره؛ لأنه يرويه أفلح بن حميد عن القاسم بن محمد عن محمد عن عائشة و(أفلح) هذا لا بأس به ولكن له بعض المناكير، ونقل ابن عدي في الكامل أن هذا الحديث أنكره عليه الإمام أحمد وأنكر قوله: لأهل العراق ذات عرق، فهذا اللفظ منكر.

وكذلك من الأحاديث التي فيها أن توقيت ذات عرق من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

حديث أبي الزبير عن جابر ولكن هذا وقع فيه الشك ولم يجزم به راويه.

وكذلك حديث ابن عباس الذي عند أحمد وأبي داود، وهذا الحديث ضعيف كذلك فيه يزيد بن أبي زياد يرويه عن محمد بن علي عن ابن عباس، ويزيد هذا ضعيف وفيه انقطاع كذلك، وأيضاً في متنه نكاره لقوله العتيق، وأيضاً في الصحيح من حديث ابن عباس نفسه وليس فيه ذات عرق.

(١) الآفاق: النواحي الواحد أفقٌ وأفقٌ، ورجل أفقى إذا كان من آفاق الأرض. [مختار الصحاح (١/١٩)].

وقال بعضهم: لا منافاة فإن العقيق هذا وادي كبير فيسمى بعض أطرافه العقيق ويسمى ذات عرق.

وجاءت أحاديث أخرى مرفوعة أن النبي ﷺ هو الذي وقت لأهل العراق ذات عرق لكن كلها ضعيفه فبذلك لا يثبت في توقيت ذات عرق حديث مرفوع.

والصحيح هو ما أخرجه الشيخان: أن عمر هو الذي وقت لأهل العراق ذات عرق لما فتح البصرة والكوفة وأتاه أهلها فقالوا: إن النبي ﷺ لم يجد لنا حدًّا فحد لهم ذات عرق.

هذا هو المحفوظ ولم يختلف في إسناده وهو مخرج في الصحيحين.

وعلى القول بأن ذات عرق مرفوع للنبي يكون هذا مما وافق فيه اجتهاد عمر الوحي، ولكن المحفوظ أن توقيت ذات عرق من حد عمر رحمته الله.

وقد يأتي إنسان من ناحية البحر الأحمر، فإن كان يأتي من جهة اليمن، فإنه سيحاذي (يللم) ولا بد، حينئذ نقول عليه إذا حاذى الميقات (يللم) أن يحرم بالحج والعمرة حسب نسكه.

وإن أتى من ناحية مصر فإنه يحاذي الجحفة (رابغ) فإنه يحرم من هناك.

وإن أتى من الغرب مباشرة بشكل عمودي فحينئذ هذا يحرم من جدة، كما قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمته الله قال: ولهذا أهل سواكن في السودان وهي تحاذي جدة على الساحل فهي غرب جدة فحينئذ يجرمون من الساحل؛ لأنهم لا يحاذون أيًّا من المواقيت، وقول الشيخ محمد قوي في النظر، وبعضهم قال: يحرم من البحر قبل الرسو على الساحل.

وأما جعل جدة ميقاتاً لكل من يأتي بالطائرة، فهو قول وإه مصادم للنصوص، ينبغي هجره والرد على قائله فالسنة واضحة في هذا الأمر، والأحكام لا تختلف بالطيران والارتفاع عن الأرض عن القرار عليها في مثل هذا.

#### هنا مسألة:

لو أن إنساناً أتى من غير ميقاته ولكنه سيمر بميقاته، كما لو أتى الشامي من طريق المدينة وهو يريد الحج والعمرة، فهل يلزمه الإحرام من ذي الحليفة أم له تأخير الإحرام إلى أن يأتي (رابع) الآن؟!

جمهور أهل العلم على أنه لا بد من الإحرام من الميقات الذي حاذاه لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «.. هُنَّ هُنَّ وَلَمَّا أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ...» وهذا أتى الميقات وهو من غير أهله فيلزمه الإحرام.

وذهب مالك، وشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمهما الله- إلى أن للشامي تأخير الإحرام إذا مر بميقات المدينة إلى ميقاته، والشيخان ابن باز وابن عثيمين -رحمهما الله- على أنه ليس له ذلك، وهذا من باب الاحتياط من ناحية، وللاخذ بظاهر النص «.. هُنَّ هُنَّ وَلَمَّا أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ...» لكن لو أن إنساناً أحرم وأخذ بقول شيخ الإسلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثم جاءنا يسأل: نقول لا شيء عليك؛ لأن المسألة خلافية والأمر فيها سهل.

#### مسألة:

وإذا مر الإنسان بالهواء على المواقيت، هل يلزمه الإحرام أم ينتظر حتى يهبط في مطار جدة؟!

بعضهم يقول: إن شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: إذا كان الإنسان يطير وحاذى الميقات يلزمه الإحرام.

وتفسير قول شيخ الإسلام: ما ذكره - رحمه الله - في معرض كلامه عن هؤلاء الذين يحضرون إلى عرفات أو مزدلفة قال: فنرى أحدهم يأتي وتطير به الجن فلا يحرم كما ينبغي ويمر بالمیقات ولا يحرم<sup>(١)</sup>.

يقول الشيخ محمد بن عثيمين: استفدنا من هذا أن الإنسان إذا كان في طائفة وحاذى المیقات يحرم، وهذا معلوم بالأدلة وشيخ الإسلام أو ما إليه.

#### مسألة:

ولو أن إنساناً لبس ملابس الإحرام (الإزار والرداء) وهو الآن يريد للنسك ولكنه ما دخل في النسك، فبعض الناس يغلط ويظن أن مجرد اللبس هو الإحرام؟  
هذه المسألة مثل كون الإنسان خرج من بيته يريد المسجد فهو يريد للصلاة فإذا كبر دخل في الصلاة، وكذلك لابس الإزار والرداء يريد للنسك فإذا لبي دخل في النسك.



الحديث الخامس عشر

## بَابُ وُجُوهِ الْإِحْرَامِ وَصِفَتِهِ

### أنواع الأنساك

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ، وَأَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَجِّ فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ عِنْدَ قُدُومِهِ، وَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ، أَوْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَلَمْ يَحْلُوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup>.

هذا الحديث يتكلم عن أنواع الأنساك وهي ثلاثة:

١- حج مفرد.

٢- حج وعمرة فعلهما واحد وهو: قران.

٣- حج وعمرة منفصلان وهو: التمتع.

وهما باقيان إلى قيام الساعة، وقد أخرج مسلم وأحمد وغيرهما من طرق عن الزهري عن حنظله الأسلمي عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «والذي نفسي بيده ليهلن ابن مريم بفتح الروحاء، حاجًا أو معتمرًا أو ليشينهما» <sup>(٢)</sup>.

واختلف في الأفضل، فقال بعضهم: الأفراد. وقال بعضهم: التمتع. وقال بعضهم: القران.

والخلاف في هذه المسألة طويل، ولكن الذي يظهر أن التمتع أفضل، لكن إن ساق الهدى فينبغي أن يكون قارنًا.

مسألة:

وقد يقول قائل: إذا ساق الهدى ما يمكن إلا أن يكون قارنًا؟

(١) أخرجه البخاري (١٥٦٢)، ومسلم (١٢١١). انظر تحفة الأشراف (٧٥/١٢).

(٢) رواه مسلم (١٢٥٢)، وأحمد (٢٤٠/٢) وغيرهما.

نقول: لا. يمكن أن يكون مفردًا ويسوق الهدى حينئذ وليس بواجب، لكنه يمكن أن يسوق الهدى وليس بقارن، فإذا ساق الهدى يستحب أن يكون قارنًا تأسيًا بالنبي ﷺ.

وقول عائشة رضي الله عنها: (وأهل النبي ﷺ بالحج) هذا في ظنها وعلمها؛ لأنه لما جمع بين الحج والعمرة وكان فعلهما واحدًا ظنت أنه أهل بالحج، وإلا قد جاء في حديث ابن عمر في الصحيحين <sup>(١)</sup> وحديث ابن عباس أنه قال سمعت عمر يقول: لما أتى النبي ﷺ وادي العقيق <sup>(٢)</sup> أتاه جبريل في هذا الوادي وقال: «صل في هذا الوادي المبارك وقل عمرة في حجة» <sup>(٣)</sup> وجاء تأييد ذلك في حديث أنس <sup>(٤)</sup> أيضًا، وغير ذلك الكثير مما يدل جزمًا على أن النبي ﷺ إنما كان قارنًا.

ففي هذا الحديث التخيير بين الأنساك الثلاثة التي لا رابع لها.

وفيه أن المتمتع إذا قدم يبدأ بالعمرة مباشرة لا يتشاغل بغيرها، وأما قولها (أَوْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَلَمْ يَحْلُوا حَتَّى كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ) هذا مخصوص بمن ساق الهدى ليس عامًا.

وفيه أن الإنسان يسمى نسكه، وتسمية النسك ليس جهراً بالنية كما في الأفراد يقول: (ليك حجًا)، والتمتع يقول: (ليك عمرة)، والقارن يقول: (ليك عمرة وحجًا)، وأما قول بعضهم في التمتع: (ليك عمرة متمتعًا بها إلى الحج) فهذا لم يثبت ولا نعلم له أصلًا.

(١) رواه البخاري (١٤٩١)، مسلم (١٢٢٩).

(٢) (وادي العقيق) قرب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال، ومعنى العقيق الذي شقه السيل قديمًا من العق وهو: الشق.

(٣) رواه البخاري (١٤٦١).

(٤) انظر صحيح مسلم (١٢٥١).

وفي حديث ابن عمر في الصحيحين قال: (لما أراد النبي ﷺ أن يهل سبح الله وحمده وكبره بعد أن قامت به راحلته استقبل القبلة ثم أهل بالحج، وقال: هكذا رأيت النبي يفعل) <sup>(١)</sup> وهذا في البخاري وغيره ومثله حديث أنس وبوب عليه البخاري: باب التحميد والتسييح والتكبير قبل الإهلال ...

قال ابن حجر: (وَقَلَّ من تعرض لها مع أنها في الصحيح) أي: قول: (سبحان الله والحمد لله والله أكبر) وما أشبه ذلك قبل أن يحرم، فَقَلَّ من تعرض لها من الفقهاء مع أنها ثابتة في الصحيح.

والإهلال هو رفع الصوت بالتلبية وهو سنة في حق الرجال، وأما المرأة لا ترفع صوتها إنما تهل بقدر ما تسمع نفسها، أو تسمع صاحبته، والتلبية قيل إنها واجبة وقيل إنها ركن وقيل إنها سنة، والصحيح أنها سنة، وإنما النية هي التي ركن وهي التي فرض، والتلبية تكون دائماً وتتأكد في مواضع منها عند التقاء الرفاق ودبر الصلاة... وأحسن ما روي فيها أثر عند ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن سابط قال: «كان السلف يستحبون التلبية في أربعة مواضع في دبر الصلاة وإذا هبطوا وادياً أو علوا وعند التقاء الرفاق» <sup>(٢)</sup> وهو تابعي أدرك قلة من الصحابة ونقل أكثر رواياته عن التابعين وإسناده صحيح إليه.

وروى البخاري ومسلم من حديث ابن عباس وفيه «وأما موسى فرجل آدم جعد على جمل أحمر مخطوم بخلبة كأني انظر إليه إذا انحدر في الوادي يلي» <sup>(٣)</sup> وبوب البخاري: باب التلبية إذا انحدر في الوادي.

(١) رواه البخاري (١٤٤٣، ١٤٧٧، ١٤٧٩)، ومسلم (١١٨٧).

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٣/١٣١ رقم ١٢٧٥٠)، وانظر نصب الراية (٣/٢٦).

(٣) رواه البخاري (١٤٨٠، ٥٥٦٩)، ومسلم (١٦٦).

وشيخ الإسلام يرى أن التلبية إنما تكون في التنقل أما إذا قرأ في المكان لا يلي، فيرى أن التلبية تكون إذا شخصت من منى إلى عرفات فإذا قرأت بعرفات لا تلي.

فإن قيل فقد أخرجه مسلم<sup>(١)</sup> والنسائي<sup>(٢)</sup> من طريق أبي الأحوص عن حصين عن كثير بن مدرك عن عبد الرحمن بن يزيد قال: قال عبد الله ونحن بجمع: سمعت الذي أنزلت عليه سورة البقرة يقول في المقام «ليتك اللهم ليك» ومثله من طريق زياد البكائي عن حصين، فهذا ظاهره التلبية وهو قار بمزدلفه.

لكن أخرجه مسلم عن طريق هشيم عن أبي الأحوص به، ولفظه أن عبد الله لبي حين أفاض من جمع فقيل: أعرابي هذا؟ فقال: عبد الله أنسى الناس أم ضلوا؟ سمعت الذي أنزلت عليه سورة البقرة يقول: في هذا المكان: «ليتك اللهم ليك»<sup>(٣)</sup> ورواه أيضًا من حديث سفیان عن حصين ولم يستق لفظه وهذا اللفظ مقيد لما أطلق قبله فصح ما قال شيخ الإسلام.

لكن أخرج النسائي<sup>(٤)</sup> من طريق علي بن صالح - وهو أخو الحسن بن صالح بن حي - عن ميسرة بن حبيب عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير قال: كنت مع ابن عباس بعرفات فقال: مالي لا أسمع الناس يلبون؟ قلت: يخافون من معاوية. فخرج من فسطاطه فقال: لييك اللهم لييك فإنهم قد تركوا السنة من بغض علي. وإسناده لا بأس به. وعلق عليه شيخنا ابن باز رَحِمَهُ اللهُ في شرح النسائي: معاوية لم يكن يمنع ذلك ولعل بعض الناس ممن لا بصيرة عنده ترك التلبية في ذلك المحل حول ابن عباس. اهـ.

(١) برقم (١٢٨٣).

(٢) برقم (٣٠٤٦).

(٣) انظر الرقم السابق في مسلم.

(٤) برقم (٣٠٠٦).

قلت: ظاهره التلبيه في عرفات، وبوب عليه النسائي فقال: (التلبيه في بعرفة) فإذا تحركت من عرفات إلى مزدلفة تلبّي، فإذا استقرت بمزدلفة وأنت قار (بأنت) تلبّي، فإذا أفضت من مزدلفة إلى منى فإنك تلبّي هكذا.

وسألت شيخنا ابن باز رَحِمَهُ اللهُ عن قول شيخ الإسلام فقال: ضعيف والصحيح أنه يستديم التلبيه.

قلت: ما صححه شيخنا هو ما دلت عليه السنة، وبالنسبة لصيغة التلبيه، وهل كان النبي يلبّي غيرها ستأتي - إن شاء الله تعالى -.



## الحديث السادس عشر

## مكان إهلال النبي ﷺ

## بَابُ الْإِحْرَامِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: مَا أَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ.  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

هذا حديث ابن عمر وفيه إثبات أن النبي ﷺ أَهَلَ مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ يعني مسجد ذي الحليفة.

ولا يفهم من قوله: (مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ)؛ أنه يعني بعد الصلاة؛ لأنه ﷺ صلى الظهر في المدينة أربعاً، والعصر بذي الحليفة ركعتين، ثم بات تلك الليلة، ثم أحرم، فإنه أحرم عندما انبعثت به راحلته (٢) هذا هو الصحيح.

وفي لفظٍ عن ابن عمر كذلك: (ثم يركب فإذا استوت به راحلته قائماً أحرم) (٣) وفي حديث جابر: (حتى إذا استوت به على البيداء) (٤) وهذا لا ينافي أن يكون أحرم أول ما ركبها، فإما أن يكون استوى عليها وهي على البيداء - فالمكان هناك كله صحراء -، أو يكون مشى شيئاً ثم رفع صوته فسمعه جابر رضي الله عنه.

وهذا هو الصحيح أنه لم يحرم ﷺ بعد الصلاة ولم يشرع في التلبية وعقد الإحرام حتى مشى، بل منذ أن ركب راحلته واستوت به أَهَلَ ﷺ.

وبعضهم رام جمع الآثار في هذا وقال بالحديث الذي رواه أبو داود (٥) من طريق خصيف بن عبد الرحمن الجزري عن سعيد بن جبير قال: (عجبت لاختلاف أصحاب

(١) أخرجه البخاري (١٥٤١)، ومسلم (١١٨٦).

(٢) كما رواه البخاري (١٦٢٨)، ومسلم (٦٩٠) بشرطه الأول، وهو من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (١٤٧٩).

(٤) رواه مسلم (١٢١٨).

(٥) برقم (١٧٧٠).

النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في نسكه) قال ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (إنه أَهَلَّ بعد الصلاة فسمعه قوم فنقلوا عنه، ثم أهل بعد ما ركب دابته فأدركه قوم فأخذوا عنه، ثم أهل بعدما علت به على البيداء فأدركه قوم فأخذوا عنه) فهذا لا يثبت؛ لأن خفيف ضعيفاً، ولو صح لكان فيصلاً في المسألة وكان الصواب أنه أهل صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حينما استوت به الناقة وكان عند المسجد.

ويأخذ من الحديث أن الإنسان يؤخر التلبية حتى يركب السيارة ويستقبل القبلة ثم يجرم؛ لأنه قد يكون نسي شيئاً.

وهنا قد يسأل سائل هل للإحرام صلاة تخصه؟

نقول: الجمهور على أن للإحرام صلاة تخصه، والقول الثاني ليس له وهذا هو الصحيح.

لكن إن صلى عند الميقات فرضاً فالأفضل أن يجرم عقيب الفرض على الوجه الذي ذكرنا هنا، ولكن كونه يمشي ويريد أن يميل إلى مسجد الميقات ثم يصلي ركعتين ثم يهل بعدهما فهذا لا أصل له، أما حديث ابن عباس (صل في هذا الوادي المبارك ثم قل: عمرة في حجة) <sup>(١)</sup> فهو صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلى أي: وافق صلاة الفرض فصلاها صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فإن رَتَّب الإنسان أنه يمر بالميقات فرضاً من الفروض ثم يجرم عقبه فلا بأس.

ومما في الحديث من من الفوائد رفع الصوت بالتلبية؛ لأنهم سمعوه.



(١) رواه البخاري (١٤٦١، ومواضع).

## الحديث السابع عشر

## رفع الصوت بالإهلال

وَعَنْ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ». رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ <sup>(١)</sup>.

هذا الحديث يروى من طريق: عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن خلاد بن السائب عن أبيه، وقد اختلف في صحابيه والمحموظ أن صحابيه السائب والد خلاد كما قال مالك والبخاري والترمذي وغيرهم، وله شواهد منها حديث أنس عند البخاري وفيه قوله: (وسمعتهم يصرخون بها جميعاً) <sup>(٢)</sup> أي: التلبية.

وهي تدل على أن رفع الصوت من المسنون في حدود الاستطاعة.



(١) أخرجه أحمد (٤/٥٥)، وأبو داود (١٨١٤)، والنسائي (٥/١٦٢)، والترمذي (٨٢٩)، وابن ماجه (٢٩٢٢)، وابن حبان (٣٨٠٢).

وله شاهد أخرجه أحمد (١/٣٢١)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/١٨٧) عن ابن عباس أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إن جبريل أتاني فأمرني أن أعلن بالتلبية».

(٢) رواه البخاري (١٤٧٣، ٢٧٩١).

## الحديث الثامن عشر

## الاجتسال قبل الإهلال

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ وَاعْتَسَلَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ (١).

هذا الحديث يروى من طريق عبد الله بن يعقوب المدني عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن طارق بن زيد عن أبيه، وعبد الله بن يعقوب فيه جهالة وعبد الرحمن ضعيف، وابن يعقوب قد توبع لكن مدار الحديث على أبي الزناد، فالحديث لا يثبت.

وفي صحيح مسلم حديث جابر - وسيأتي - أن أسماء بنت عميس لما ولدت محمد بن أبي بكر قال لها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اغتسلي واستثفري بثوب وأحرمي» (٢).

(١) أخرجه الترمذي (٨٣٠)، والدارمي (٣١ / ٢)، والدارقطني (ص ٢٥٦)، والبيهقي (٣٢ / ٥).

قال العلامة الألباني في الإرواء (١ / ١٨٨، ١٨٩ حديث رقم ١٤٩):

هذا سند حسن؛ فإن عبد الرحمن بن أبي الزناد وإن تكلم فيه فإنما ذلك لضعف في حفظه لا لتهمة في نفسه، وليس ضعفه شديداً فهو حسن الحديث لا سيما في الشواهد ومن شواهد حديثه هذا:

\* ما أخرجه الدارقطني والحام (٤٤٧ / ١) والبيهقي: عن يعقوب بن عطاء، عن أبيه، عن ابن عباس قال: (اغتسل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثم لبس ثياب فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين ثم قعد على بعيره فلما استوى به على البداء أخرج بالحج). وقال الحاكم: «صحيح الإسناد؛ فإن يعقوب بن عطاء بن أبي رباح ممن جمع أئمة الإسلام حديثه». ووافقه الذهبي مع أن يعقوب بن عطاء أورده في «الميزان» وحكى تضعيفه عن أحمد وغيره ولم يذكر أحدا وثقه! فأنى له الصحة؟! ولذلك قال البيهقي عقبه: «يعقوب بن عطاء غير قوي».

وقال الحفاظ في «التلخيص» (ص ٢٠٨): «ضعيف»، وكذا قال في «التقريب».

\* ومن شواهد أيضاً قول ابن عمر: «إن من السنة أن يغتسل إذا أراد أن يجرم وإذا أراد أن يدخل مكة» رواه الدارقطني والحام وقال: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي، وإنما هو صحيح فقط فإن فيه سهل بن يوسف ولم يرو له الشيخان.

وهذا وإن كان موقوفاً فإن قوله: «من السنة» إنما يعني سنته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما هو مقرر في علم أصول الفقه ولهذا فالحديث بهذين الشاهدين صحيح إن شاء الله تعالى.

(٢) رواه مسلم (١٢١٨) في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويل وسيأتي.

وهذا الاغتسال عند الميقات للدخول في النسك حجًّا كان أو عمرة هل هو لأجل النظافة أو هو عبادة محضة؟

قال بعضهم: إن هذا معقول لأجل النظافة وحصول النشاط، فعلى هذا لو عُدَّ الماء فإنه لا يتيمم؛ لأن المقصود التنظيف لرفع الحدث، وهذا اختيار شيخ الإسلام، والدليل معه حديث أسماء بنت عميس أمرها النبي ﷺ وهي نفساء أن تغتسل، والمعلوم أن النفساء لو اغتسلت ما ينفعها الغسل، فلا يرتفع حدثها لتجدده ولكن المقصود النظافة، وهذا هو الصحيح.

وصح عن ابن عمر قوله: «إن من السنة أن يغتسل إذا أراد أن يحرم...»<sup>(١)</sup> فهذا الاغتسال سببه عقد الإحرام فهو عام لكل محرم.



(١) رواه الحاكم في المستدرک (١/٦١٥)، وقال: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، لكن العلامة الألباني قال كما سبق من قليل أن هذا ليس بصواب بل هو صحيح فقط؛ لأن فيه من ليس من رجال الصحيحين، وأيضًا رواه الدارقطني (٢/٢٢٠)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣/٤٢٣)، والبيهقي (٥/٣٣).